http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1449) السنة السادسة - الخميس (5) اذار 2009

خـــارج الـحـــدود

آفاق جديدة بين دمشق وواشنطن

حازم مبيضين

أوفدت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون اثنين من أعضاء الوفد المرافق لها في زيارتها الشرق أوسطية الحالية إلى دمشق لبحث بعض القضايا مع المسؤولين السوريين ومعالجة القلق الذي تمثله سوريا، حسب تعبيرها، ويمكن النظر إلى هذه الخطوة باعتبارها الإشارة الاولى من إدارة الرئيس أوباما إلى إمكانية تحسين العلاقات مع دمشق بعد التوتر الذي سادها في عهد الرئيس السابق جورج بوش، لكنه يصعب استباق الزمن للحديث عن شكل العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحد وسوريا، في ظل تواصل الموقف الاميركي الداعم لأمن إسرائيل، وفي ظل اعتبار واشنطن أن إيران، الحليف الأقرب للسوريين، تمثل خطراً مشتركا للولايات المتحدة وإسرائيل.

ومعروف أن أوباما أبدى رغبته في إجراء حوار مع سوريا، وأنعش ذلك الامل بعودة دمشق إلى الساحة الدولية بصورة أكبر، لكن ذلك يعني بالضرورة فك ارتباط سياستها بايران، والتخلي عن دعم المنظمات الفلسطينية الرافضة للحلول السياسية، ومن المؤكد أن سوريا ستجد صعوبة كبيرة في مواصلة دعمها لجماعات متشددة ومواصلة تحالفها مع إيران إذا قامت واشنطن بتطبيع العلاقات معها، وسعت للتوسط في عملية السلام بينها وبين إسرائيل.

ومعروف أيضاً أن السفير السوري في واشنطن عقد اجتماعاً مع مسؤول أميركي بارز قبل أسبوع، لكن كلنتون أعلنت فوراً أن من السابق لأوانه التنبوء بتحسن في العلاقات، برغم إعلان السفير بأن الاجتماع قد يكون بداية صفحة جديدة، وأن بلاده مستعدة لمناقشة جميع القضايا، وأيضاً برغم إعلان الرئيس السوري بشار الاسد أن المشاركة الامريكية المباشرة حيوية في أي محادثات سلام مع اسرائيل تهدف لضمان عودة مرتفعات الجولان المحتله منذ حزيران ١٩٦٧، وإذا كانت الادارة الاميركية الجديدة أظهرت نوعا من المرونة، حين أفرجت عن تبرعات تبلغ ٥٠٠ الف دولار جمعتها جمعية خيرية سورية تدعمها زوجة الاسد في واشنطن، فانها أبقت على نفس مسؤول الخزانة الذي عينه جورج بوش لزيادة فعالية العقوبات المفروضة ضد دمشق وطهران.

> لاشك أن عدداً من المسؤولين الاسرائيليين يضغطون من أجل تقارب أمريكي- سوري، لأن ذلك قد يسهل التوصل لاتفاق سلام مع سوريا التي تشعر بالقلق من الدخول في مفاوضات جديدة مع واشنطن من دون تحقيق مكاسب حقيقية

المواضيع العالقة بين الدولتين كثيرة لكن أبرزها احتضان سوريا لحماس وبعض المنظمات الفلسطينية المناوئة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعلاقة مع إيران، ومسألة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري، التي أدت لسحب السفير الاميركي من العاصمة السورية، برغم نفي دمشق تورطها في قتله، إضافة إلى الملف النووي الذي انفتح بعد قصف إسرائيل لما قيل إنه بداية مشروع سوري بهذا الصدد يتم بناؤه بالتعاون مع ايران وكوريا الشمالية، وهو ما تنفيه دمشق أيضاً، وهي مواضيع شائكة قد يكون التعثر في واحد منها سببا لعودة أجواء التوتر بين النظام السوري والادارة الأميركية.

واضح أن الأميركيين ينتظرون موقفا سورياً إيجابياً، من الانتخابات اللبنانية مثلا، ليزيدوا وتيرة اتصالاتهم، التي ابتدأت منذ تنصيب اوباما، حيث زارت اربعة وفود من الكونغرس الامريكي سوريا، وضم أحدها السيناتور جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ويتوقع أن يصلها جورج ميتشل المبعوث الرئاسي لمنطقة الشرق الاوسط، مثلما يتوقع عودة السفير الامريكي بعد الانتخابات البرلمانية اللبنانية في بداية حزيران المقبل. وواضح أن دمشق تسعى لعلاقات جيدة مع الأميركيين، من خلال تحسين علاقاتها مع دول الاعتدال العربي، واستعدادها للمساعدة في تشكيل حكومة وحدة فلسطينية تضم حماس، التي ترى دمشق أن هناك أرضاً مشتركة مع الامريكيين في الوقت الحالي في ما يتعلق بإيجاد دور سياسي لها، الى جانب جهود تحقيق الاستقرار في العراق ولبنان ومكافحة الارهاب، وكل هذه الخطوات والمواقف قد تكون مدخلا لعلاقات جديدة بين دمشق وواشنطن. لاشك أن عدداً من المسؤولين الاسرائيليين يضغطون من أجل تقارب أمريكي- سوري، لأن ذلك قد يسهل التوصل لاتفاق سلام مع سوريا التي تشعر بالقلق من الدخول في مفاوضات جديدة مع واشنطن من دون تحقيق مكاسب حقيقية، مستندين إلى خبرتهم مع إدارة الرئيس الاسبق بيل كلينتون، لكن المؤكد أن سوريا لاتملك الكثير من الخيارات إن كانت راغبة في استعادة أراضيها المحتلة بالوسائل السلمية.

رئيس بلدية في مدينة المانية يُجيبُ على أسئلةَ الصحفيين بسبب انهيار بناية تَحوي الأرشيفاتَ التأريخية.

المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال الرئيس السوداني

لاهاي/ الوكالات

قررت المحكمة الجنائية الدولية امس إصدار مذكرة دولية لاعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، بسبب ما نسبته اليه من اتهامات بالضلوع في أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وقعت في إقليم دارفور السوداني.

وجاء صدور قرار المحكمة بعد فترة من التوتر في السودان وفي خارجه، حيث ضغطت الدول العربية والإفريقية من أجل وقف صدور المذكرة أو تعليق القرار، في حين أيدت دول غربية منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا صدور المذكرة.

وقد أعلنت المحكمة في مؤتمر صحفي أن التحقيقات وجدت أن عمر البشير نسق عملية تخطيط وتنفيذ الحملة ضد متمردي دارفور، وأن هناك ما يفيد بأنه كان يسيطر على كل أجهزة الدولة في السودان خلال الحملة.

وقالت إن المذكرة تحتوي على سبع اتهامات تعرضه للاعتقال شخصيا. منها ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والترحيل القسري والتعذيب والتغصيب. وهناك تهمتان من جرائم الحرب منها قيادة الهجمات ضد السكان المدنيين.

تقول تقارير صحفية ان الأمم المتحدة تعتبر أزمة دارفور من أسوأ الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. إذ يعيش حوالي ثلثي سكان الإقليم على المساعدات الغذائية، كما قتل قرابة ٣٠٠ ألف شخص وشُرد مليونا شخص آخرين جراء أعمال العنف هناك.

بدأ الصراع في المنطقة القاحلة والفقيرة في وقت مبكر من عام ٢٠٠٣ بعد شروع مجموعة من المتمردين بشن هجمات على أهداف حكومية بذريعة أن الخرطوم تهمل المنطقة.

ويقول المتمردون إن الحكومة تمارس سياسة القمع ضد الأفارقة السود لصالح العرب.

وتاريخيا تعاني دارفور، التي تعني ديار الفور نسبة إلى القبيلة الرئيسية التي تعيش في المنطقة، منذ أمد بعيد من التوتر والاضطرابات حول حقوق الأرض والمراعي الخضراء بين عرب البادية الرحل في الأغلب من جهة وبين المزارعين من قبائل الفور وماساليت وزاجاوا العرقية الافريقية.

وتوجد جماعتان رئيسيتان من المتمردين في الإقليم، هما الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة، على الرغم من أن المجموعتين المذكورتين قد انقسمتا على خلفيات عرقية.

اعترفت الحكومة من جانبها بحشد «مليشيا للدفاع الذاتي» في أعقاب هجمات شنها المتمردون، لكنها نفت في الوقت ذاته وجود أي صلات لها بمليشيا الجنجاويد المتهمة بمحاولة «تطهير» مناطق كبيرة في الإقليم من الأفارقة السود.

وفي ١٤ تموز ٢٠٠٨ يصدر لويس مورينو دي كامبو، المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير ويتهمه فيها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وبالإبادة الجماعية خلال الصراع في دارفور

أرسلت الأمم المتحدة البعثة المشتركة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي-يوناميد

وقال اللاجئون من دارفور إن مليشيات الجنجويد شنوا هجمات كانوا يمتطون خلالها الخيول والجمال وقاموا بذبح الرجال واغتصاب النساء وسرقة ما وقعت عليه أعينهم وأيديهم، وذلك في أعقاب الغارات الجوية التي شنها الطيران الحكومي.

وذكرت نساء عدة أنهن تعرضن للخطف من قبل عناصر الجنجويد وأخذن كعبيد لممارسة الجنس معهن لأكثر من أسبوع قبل أن يُطلق سراحهن.

وقالت الولايات المتحدة وجماعات حقوق الإنسان إن المذبحة جارية في دارفور.

وفي حالة إقرار الأمم المتحدة بشكل رسمي بوقوع عمليات إبادة جماعية في دارفور، فإنها ملزمة بعمل شيء ما لوقفها.

وتنفي الحكومة السودانية من جانبها أنها تسيطر على ميليشيا الجنجويد، إذ أطلق الرئيس البشير عليهم وصف «لصوص وعصابات وقطاع طرق».

وبعد الضغوط الدولية الشديدة والتهديد بفرض عقوبات، وعدت الحكومة بنزع سلاح الجنجويد. لكن ليس هنالك دليل على قيامها بذلك حتى الآن.

وقد أُعلن في العاصمة السودانية الخرطوم عن إجراء محاكمات لبعض من عناصر القوات الأمنية الذين يُشك بأنهم كانوا قد قاموا بانتهاكات في دارفور، إلا أنه يُنظر إلى مثل تلك المحاكمات على أنها جزء من الحملة ضد المساعي التي تدعمها الأمم المتحدة بشأن محاكمة نحو ٥٠ مشتبها رئيسيا أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

لقد فر ملايين المدنيين من قراهم المدمرة، حيث تجمع حوالي مليوني لاجيء في مخيمات بالقرب من مدن دارفور الرئيسية، حيث يعانون نقصا كبيرا في الاحتياجات الرئيسية، لا سيما الطعام والماء والدواء.

وتقوم دوريات الجنجويد بالتجول خارج المعسكرات، إذ يقول سكان دارفور إن الرجال منهم يتعرضون للقتل بينما تتعرض النساء للاغتصاب إذا ما حاولن الابتعاد عن المخيمات بحثا عن الحطب أو المياه.

وقد لجأ أيضا نحو ٢٠٠ ألف لاجيء إلى تشاد المجاورة ناشدين الأمن هناك، إلا أن إلعديد منهم أرغموا على العيش في مخيمات أقيمت على طول الشريط الحدودي بين البلدين والذي يمتد على ٦٠٠ كيلو متر حيث بقوا دوما عرضة للهجمات التي تُشن عليهم من داخل السودان. وقالت العديد من منظمات الإغاثة العاملة في دارفور إنها لم تعد قادرة على الوصول إلى مناطق شاسعة من الإقليم بسبب ظروف القتال الدائر في تلك المناطق.

أمير الكويت قد يحل البرلمان هذا الأسبوع

الكويت/ الوكالات

قالت وسائل اعلام ومصادر برلمانية امس الاربعاء ان أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح قد يحل مجلس الامة خلال الايام القادمة لتفادي استجواب نواب المجلس لرئيس وزراء الكويت الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح وهو من الاسرة الحاكمة. والتغيير المتكرر للحكومات عادة لا يؤثر في السياسات النفطية لدولة الكويت عضو منظمة اوبك وسابع أكبر مصدر للنفط في العالم وهي سياسات يحددها المجلس الاعلى للبترول. وقالت تقارير صحفية ان امير الكويت سيصدر مرسوما بحل البرلمان خلال يومين واجراء انتخابات خلال شهرين.

ولم يرد أي تأكيد لهذا التقرير في وسائل الاعلام الكويتية كما لم يتسن الوصول الى مسؤولين في الحكومة للتعليق. ويملك مجلس الامة الكويتي حق استجواب الوزراء وقبول أو رفض ميزانيات الحكومة ومشروعات القوانين التي تتقدم بها. ويشكل الاسلاميون والعشائر المختلفة أقوى التكتلات داخل المجلس.

وحل الشيخ صباح البرلمان الكويتي اخر مرة قبل عام لانهاء نزاع بين نواب مجلس الامة والحكومة.

وتسبب تحرك لاستجواب رئيس وزراء الكويت وهو ابن شقيق امير الكويت في استقالة الحكومة السابقة في تشرين الثاني. لكن أمير الكويت أعاد حينها تعيين ابن شقيقه رئيسا للوزراء ليشكل الحكومة الجديدة في أحدث حلقة للسجال الطويل المتواصل بين البرلمان والاسرة الحاكمة الذي لازم البلاد لسنوات.

وقال نائب في البرلمان طلب عدم نشر اسمه للصحفيين «هناك احتمال كبير لحل البرلمان دستوريا.»

وقال وزير النفط الكويتي الاسبق «أعتقد انه سيحل» وستوجه دعوة لاجراء انتخابات مبكرة لاعطاء نواب البرلمان درسا هو ان وضع البلاد في أزمة دائمة قد يصبح مكلفا.

وهيأت الصحف الكويتية المواطنين لمحمة سياسية جديدة. وكثيرا ما يستجوب البرلمان الكويتي وزراء لكن استجواب رئيس الوزراء يعتبر خطا أحمر يجب عدم تجاوزه.

وتحدثت صحف كويتية في عن حل البرلمان خلال ٤٨ ساعة.

وتقدم النائب الإسلامي فيصل المسلم هذا الاسبوع بطلب استجواب لرئيس الوزراء بشأن ما وصفه بمخالفات مالية في مكتبه.

زرداري ينفي سعي إسلام آباد الى التفاوض مع المتشددين

سنغافورة/ الوكالات

قال الرئيس الباكستاني اصف علي زرداري امس ان حكومته لن تتفاوض مع متشددي حركة طالبان مضيفا أن الهجوم على منتخب الكريكيت السريلانكي أوضح الشر الذي تواجهه البلاد.

ورفض زرداري في مقال بصحيفة وول ستريت جورنال الانتقادات الموجهة لاتفاق جرى التوصل اليه الشهر الماضي لتطبيق الشريعة الإسلامية في منطقة وادي سوات المضطربة قائلا ان الاتفاق جزء من عملية لابعاد الناس عن التمرد.

وتابع «لم نتفاوض ولن نتفاوض مع متطرفي طالبان والارهابيين» مضيفا أن السلطات أجرت محادثات فقط مع رجال دين محليين للمساعدة في احلال الهدوء في المنطقة. واستطرد «رجال الدين الذين تواصلنا معهم ليسوا من طالبان، بالتأكيد أوضحنا من خلال الحوار الذي أجريناه ان من مسؤوليتهم كبح وتحييد حركة طالبان والمتمردين الاخرين». وأعلن متشددو طالبان وقفا لاطلاق النار وأوقفت القوات الباكستانية عملياتها العسكرية في وادي سوات الشهر الماضي بعد أن توصل رجل الدين مولانا صوفي محمد لاتفاق مع حكومة الاقليم الحدودي الشمالي الغربي لتطبيق الشريعة الاسلامية في وادي سوات.

ويخشى منتقدون في الغرب وباكستان أن تشجع موافقة الحكومة على تطبيق الشريعة الاسلامية في وادي سوات المتشددين الاسلاميين الذين أحرقوا مدارس الفتيات ونفذوا أحكام اعدام علنية.

وكتب زرداري في الصحيفة «لم ولن نتغاضى عن اغلاق مدارس الفتيات في جيوب وادي سوات. بالتأكيد الحكومة تصر على أن تعليم الفتيات الزامي.» وتأتي تصريحات زرداري بعد يوم من هجوم شنه مسلحون على منتخب الكريكيت السريلانكي في مدينة لاهور بشرق البلاد والذي أسفر عن سقوط سبعة قتلى في أول هجوم كبير يتعرض له فريق رياضي دولي منذ أن هاجم مسلحون فلسطينيون رياضيين اسرائيليين خلال دورة الالعاب الاولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ .

وأصيب ستة من لاعبي المنتخب السريلانكي للكريكيت ومساعد مدرب الفريق وهو بريطاني في هجوم الثلاثاء وعاد الفريق للوطن بعد الهجوم.

وكتب زرداري في المقال «الهجوم الارهابي ضد منتخب الكريكيت السريلانكي في لاهور يوضح مرة أخرى الشر الذي نواجهه».

وأشار أيضا الى أزمة سياسية ناجمة عن حكم محكمة ضد أبرز منافسيه رئيس الوزراء الاسبق نواز شريف وشقيقه قائلا ان هذا قرار هيئة قضائية مستقلة ويجب أن يحترم.

وكان زرداري أقال حكومة اقليم البنجاب التي يقودها حزب شريف بعد أن أصدرت المحكمة العليا حكما حظر فعليا تولي شريف وشقيقه شاهباز الذي يعمل في السياسة أي منصب منتخب.

ويقول شريف وشقيقه ان زرداري وراء حكم المحكمة وبدأ حزبهما توترات في شوارع مدن في البنجاب.

وقال زرداري «عندما يخسر أحد في المحكمة عليه احترام قرار المحكمة والمضي قدما سعيا للبحث عن سبل أخرى دستورية. ليس من الديمقراطية استئناف أحكام المحاكم في الشوارع».

كلينتون تجتمع بالقادة الفلسطينيين

رام الله/ الوكالات

التقت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون امس في رام الله بالضفة الغربية رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض. واجرت كلينتون بعد ذلك محادثات مع الرئيس محمود عباس.

وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة للصحفيين ان عباس سيعقد مع كلينتون لقاء موسعا ومطولا حول الجهود التي تبذلها الادارة الامريكية الحالية لدعم عملية السلام.

واكد ان هذه الزيارة المهمة تأتي في إطار الجهود التي تقوم بها الادارة الامريكية الجديدة التي اعلنت انها تعطي القضية الفلسطينية اولوية متقدمة.

ومن المتوقع أن يمارس القادة الفلسطينيون ضغوطا على كلينتون بسبب الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية وحصار غزة.

وكانت كلينتون قد وصلت إلى رام الله امس قادمة من إسرائيل حيث التقت بالمسؤولين الإسرائيليين وأكدت من جديد التزام الإدارة الأمريكية بإقامة دولة فلسطينية وقالت إن ذلك سيكون في مصلحة إسرائيل.

إلا أن بنيامين نيتانياهو، المكلف بتشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، كرّر رفضه لهذا المبدأ.

وكانت كلينتون قد كشفت في وقت سابق أن بلادها سترسل مبعوثين إلى دمشق في احدث مسعى لادارة الرئيس باراك أوباما للتعاطي مع سوريا.

وفي تصريحات أدلت بها في القدس قالت كلينتون أن الولايات المتحدة ستواصل بقوة مساعيها الهادفة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وقالت إن التوجه إلى إقامة دولة فلسطينية هو أكثر ما يمكن أن يخدم مصالح إسرائيل.

وجاءت تصريحات كلينتون قبل اجتماعها مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني خلال أول زيارة تقوم بها للشرق الأوسط منذ تسلمها وزارة الخارجية في إدارة أوباما.

كما عقدت وزير الخارجية الامريكية لقاء مع رئيس الوزراء المكلف بينيامين نتانياهو الذي عرف بمعارضته لحل الدولتين، إلا انه وبعد لقاءه مع كلينتون قال إنه اسمتع إلى لغة مشتركة.

ويتبنى نتنياهو موقفا متشككا تجاه قيام دولة فلسطينية مفضلا بدلا من ذلك اتباع برنامج لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتصدي لمشكلة إيران، وقد أثار تصريحاته مخاوف من صدام بين حكومة يترأسها والإدارة الأمريكية.

وفي تصريح لهيلاري كلينتون بعد لقاء عقدته مع الرئيس الاسرائيلي شيمون بيريز اعلنت كلينتون دعم بلادها الثابت والدائم لاسرائيل وامنها.

وفي المقابل وصفت حركة حماس تصريحات وزيرة الخارجية الامريكية بانها «قمة في الانحياز لصالح الاحتلال الاسرائيلي».

وقال طاهر النونو المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية المقالة في بيان ان تصريحات كلينتون هي «قمة في الانحياز لصالح الاحتلال الاسرائيلي وتؤكد ان حكومة ايهود اولمرت هي من افشلت جهود التهدئة في اللحظات الاخيرة».

أوباما يكتب رسالة الى مدفيديف لتحسين العلاقات مع روسيا

تقرير اخباري

كتب الرئيس الأميركي باراك اوباما رسالة طويلة الى نظيره الروسي ديمتري مدفيديف تهدف الى تحريك العلاقات مع روسيا وتتحدث خصوصا عن مستقبل المشروع الاميركي لنشر درع صاروخية في اوروبا و«التهديد» الايراني.

واشنطن/ اف ب

وقال اوباما انه ارسل الى نظيره الروسي «رسالة طويلة تتطرق الى مجموعة متنوعة من القضايا، من الانتشار النووي الى طريقة تهدئة المخاوف المشتركة على المستوى الامني على طول الحدود الافغانية والارهاب».

واضاف «آمل ان نتمكن من اقامة علاقة بناءة (مع روسيا) تسمح لنا بالسير قدما وترتكز الى الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة».

وشهدت العلاقات بين موسكو وواشنطن في عهد ادارة الرئيس جورج بوش تدهورا كبيرا بسبب المشروع الاميركي لاقامة درع صاروخية في اوروبا وكذلك النزاع في جورجيا الصيف الماضي.

ورد اوباما على مقال نشرته صحيفة امريكية ذكرت فيه انه كتب رسالة الى نظيره الروسي ليقول له ان الولايات المتحدة مستعدة لعدم نشر الدرع الصاروخية مقابل مساعدة من روسيا في الملف الايراني.

وقال الرئيس الاميركي ان «ما قلته في هذه الرسالة هو ما قلته علنا اي ان نظام الدفاع الصاروخي الذي تحدثنا عنه في اوروبا ليس موجها ضد روسيا بل ضد ايران».

واضاف ان «ما قلته في هذه الرسالة هو انه بقدر ما نحد من تصميم ايران على امتلاك اسلحة نووية، يقلل ذلك ضغط او ضرورة اقامة منظومة للدفاع الصاروخي».

وكان ميدفيديف الذي يقوم بزيارة الى اسبانيا رفض فكرة «المقايضة» هذه. وقال «اذا كنا نتحدث عن نوع من التبادل فالامر لم يعرض بهذا الشكل لانه ليس بناء».

الا ان الرئيس الروسي عبر عن ارتياحه لاستعداد ادارة اوباما لبدء محادثات بشأن المنظومة الدفاعية وعبر عن تأييد لاقامة درع صاروخية «مشتركة» للتصدي «للتهديدات الشاملة».

وستبحث وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون في هذه المسألة مع نظيرها الروسي سيرغي لافروف غدا الجمعة في جنيف.

وتتفاوض الولايات المتحدة مع بولندا وتشيكيا لنصب عشر صواريخ اعتراضية ونظام رادار على اراضيها من اجل التصدي لصاروخ قد تطلقه ايران التي يشتبه الغرب بانها تسعى لامتلاك اسلحة نووية.

وتنفي طهران ذلك. وترى موسكو في المشروع الاميركي تهديدا لامنها.